

الصين: التعديل الدستوري بشأن حقوق الإنسان  
يجب أن يتعزز بالأفعال الملموسة

رحبت منظمة العفو الدولية اليوم بما أعلنه مؤتمر الشعب الوطني الصيني من أنه سيكرس حقوق الإنسان في الدستور، ولكنها نبهت إلى أن هذه الخطوات يجب أن تتقدم بإجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية لضمان حقوق الإنسان في الممارسة العملية.

وقالت منظمة العفو الدولية "إننا نرحب بهذا التعديل كمؤشر على وجود إرادة سياسية أكبر للتصدي للانتهاكات الخطيرة والمتفشية لحقوق الإنسان التي لا تزال تُرتكب في مختلف أنحاء البلاد". بيد أن الأقوال المعسولة لا تكفي، ولا بد أن تتقدم بالأفعال الملموسة.

إن الدستور الصيني الحالي يتضمن عدداً من الحريات، منها حرية الكلام والصحافة والتجمع والملكية والتظاهر والعقيدة الدينية. ولكن في الممارسة العملية فُرضت قيود صارمة على هذه الحريات في شتى أنحاء البلاد، مما أدى إلى وقوع انتهاكات على نطاق واسع، ومنها اعتقال وحبس مئات الألوف من الأشخاص، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

وأضافت المنظمة تقول: "مع أن مؤتمر الشعب الوطني ناقش المواد المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن مئات الموقعين على العرائض وغيرهم من النشطاء احتجزوا في بكين بسبب ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات والتجمع، وهي الحريات المنصوص على حمايتها في المعايير الدولية، والواردة في الدستور الصيني نفسه".

ومن بين المحتجزين هو هويكي، أحد زعماء الكنائس المنزلية، والمناضل ضد عمليات الإخلاء القسري. وورد أن الشرطة اعتقلته في R مارس/ آذار واقتيد إلى مركز شرطة فنغهاي في بكين، حيث تعرض للضرب المبرح على أيدي عدد من أفراد الشرطة.

وفي الوقت الذي يُعتبر الدستور بيان مبادئ مهم، فإن دوره رمزي إلى حد كبير، ونادراً ما يُستشهد بأحكامه في المحاكم.

وقالت المنظمة إنه "إذا أُريد أن يكون لهذا التعديل أي تأثير عملي، فإنه ينبغي تعزيزه بإجراء مراجعة جوهرية وشاملة للقوانين الأخرى، ومنها القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، فضلاً عن الإصلاحات القانونية والقضائية الأخرى". وينص التعديل الذي أدخل على الدستور ببساطة على أن "الدولة تحترم حقوق الإنسان وتحميها". وتقول منظمة العفو الدولية "إن هذه الحقوق يجب أن يتم تحديدها والالتزام بها بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان"، مشيرةً إلى أن سجل الصين في تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان لا يزال سيئاً للغاية.

فقد صادقت الصين على العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع ذلك فإنها لم تتخذ التدابير العملية الضرورية لتنفيذ العديد من أحكامها. وثمة معاهدة رئيسية أخرى لحقوق الإنسان، وهي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقعتها الصين ولكنها لم تصادق عليها بعد، مع أن السلطات أشارت إلى عزمها على المصادقة عليها في أقرب وقت ممكن.

وقالت منظمة العفو الدولية، "إن المصادقة على معايير حقوق الإنسان تعتبر خطوة أولى مهمة، ولكنها يجب أن تكون مصحوبة بتدابير عملية لتنفيذ أحكامها على المستوى الوطني".

إلا أن تعاون السلطات الصينية مع الآليات الدولية لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان والتحقيق فيها، لا يزال محدوداً وانتقائياً للغاية. فما زال العديد من آليات الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الدولية لحقوق الإنسان، ومنها منظمة العفو الدولية، تُمنع من دخول الصين لإجراء أبحاث فعالة هناك.

وأضافت المنظمة تقول: "إننا نحث السلطات الصينية على البناء على هذا الإصلاح الدستوري، عن طريق إظهار انفتاح واستعداد أكبر للعمل مع المراقبين المستقلين لحقوق الإنسان".

واختتمت المنظمة بيانها الصحفي بالقول: "إن البداية الجيدة تتمثل في السماح للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب، ومجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد، بزيارة الصين وفقاً لنطاق صلاحيات هذه الآليات".